نحو مقاربة هايدرو – جيوسياسية للآمن المائي العراقي

أ. د. محسن عبد علي الفريجي
مستشار تربوي/ جامعة المستقبل
mohsin.abd.ali@uomus.edu.iq.

أ. د. كاظم موسى محمد الطائي
استاذ جامعي
dr_kadhem@yahoo.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٦/٢١
تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٥/٦/٢٩

الملخص

تعتبر الموارد المائية عنصراً اساسياً لاي تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في العراق ولذا فإن الامن المائي العراقي يعتبر الركيزة الاساسية لتحقيق الامن الغذائي العراقي وبالتالي الامن القومي العراقي لذا كان لا بد من وضع الخطط الستراتيجية والدائمة لحماية مصادر المياه في العراق بعيداً عن الجوانب السياسية والاقتصادية وبالتالي البحث عن الاستثمار الامثل والادارة التكاملية للموارد المائية في العراق.

لذا سيعالج البحث مشكلة الامن المائي العراقي والتحديات التي تواجهها بابعادها الثلاثة

- البعد الطبيعي (الهايدرولوجي)
- البعد التخطيطي (الادارة المتكاملة)
- البعد الاقليمي (الجيوسياسي)

وبالتالي وضع الحلول والمعالجات لتلك التحديات من اجل تحقيق آمن مائي عراقي وبالتالي تحقيق آمن غذائي عراقي يساهم في تحقيق الامن القومي العراقي.

الكلمات المفتاحية : هايدرو ، جيوسياسية ، الأمن المائي

Towards a Hydro-Geopolitical Approach to Iraqi Water Security

Prof. Dr. Mohsen Abdul Ali **Prof. Dr. Kadhem Musa Mohammed**

Educational Advisor/Al-Mustaqbal University **University Professor**
mohsin.abd.ali@uomus.edu.iq **dr_kadhem@yahoo.com**

Research submission date: June 21, 2025
Publication acceptance date: June 29, 2025

Abstract

Water resources are considered an essential element for any comprehensive and sustainable economic development in Iraq, so Iraqi water security is considered the main pillar for achieving Iraqi food security and thus Iraqi national security, so it was necessary to develop strategic and permanent plans to protect water resources in Iraq away from the political and economic aspects and thus the search for optimal investment and integrated management of water resources in Iraq.

Therefore, the research will address the issue of Iraqi water security and the challenges it faces in its three dimensions

- The natural (hydrological) dimension
- The planning dimension (integrated management)
- The regional dimension (geopolitical)

and thus develop solutions and remedies for these challenges in order to achieve Iraqi water security and thus achieve Iraqi food security that contributes to the realization of Iraqi national security.

Keywords: Hydro, Geopolitics, Water Security

المقدمة

لم تعد موضوعة شحة المياه وتداعياتها خافية على العراقيين فنحن نواجه هذه التداعيات منذ عقود وحيث تعد المياه المورد الاساسي الذي لا بديل له لاستمرار الحياة وحيث قامت الحضارات الاول في العراق ومنذ الأزل على وجود نهري دجلة والفرات (حضارة وادي الرافدين) لذا سمي العراق (أرض الرافدين) وسمي ببلاد (ما بين النهرين) وسمي (بأرض السواد) لكثرة النخيل المنتشرة على ضفاف نهري دجلة والفرات ولولا نهري دجلة والفرات ما كان للعراق هذا الدور الريادي على مدى العصور، لذا فإن العراق يعتمد في تأمين إحتياجاته المائية للانشطة الاقتصادية على نهري دجلة والفرات.

لذا تعد المياه رهانا ستراتيجيًا لذا لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون وضع خطط كفؤة لادارة الموارد المائية في العراق فالسيطرة على مصادر المياه تؤدي الى تغير موازين القوى الستراتيجية فإذا ما تم إحكام الطوق المائي على العراق فسيكون الثمن باهظاً وخاصة في الجوانب المائية والغذائية.

وإن موضوع الأمن المائي العراقي من المواضيع الستراتيجية المهمة حيث بدون آمن مائي عراقي لا يمكن تحقيق آمن زراعي وآمن غذائي لا بل حتى آمن عراقي لان الماء رهان ستراتيجي مستقبلي وقيمته في ازدياد وهي قيمة فريدة لانه لا ثمة بديل للماء لذا يجب تظافر الجهود لتحقيق آمن مائي عراقي مستدام.

مشكلة البحث:

يسجل الخزين المائي في العراق في الوقت الحاضر أدنى مستوى له منذ ٨٠ عاماً نتيجة جملة من العوامل منها قلة إيرادات المياه العابرة للحدود والتغيرات المناخية وزيادة الموارد البشرية ويعد الوضع المائي في العراق الان (بالمحرج والمقلق) اضافة الى قلة التساقط المطري لذا فإن مشكلة البحث يكمن

هل أن الأمن المائي العراقي أصبح مهدداً بحكم عوامل طبيعية وخارجية؟

هدف البحث:

بسبب كون الموارد المائية من العناصر الاساسية للتنمية المستدامة في العراق وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ولكون الأمن المائي العراقي مهدد، لذا لا بد من بلورة حزمة من الحلول للتغلب على التحديات الآنية والمستقبلية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي والتي تواجه هذه الموارد بعقلانية وعلمية.

منهجية البحث:

سيتم اعتماد المنهج التحليلي والمعرفي والاستقرائي في اعداد البحث.

الآمن المائي العراقي

إن الجزء الأكبر من مياه العراق السطحية تأتي من خارج الحدود الجغرافية للعراق حيث ان ٩٠٪ من واردات نهري دخله والفرات تأتي من تركيا وإيران وانطلاقاً من المفاهيم السابقة على صانع القرار السياسي والفني في العراق آن يعمل جاهداً وبشكل دوؤب للحفاظ على مصالح العراق المائية وأن تعي المخاطر والاهداف للسياسات المائية لدول الجوار الجغرافي وإن الحديث عن لعبة مائية تكون معادلتها أما الربح او الخسارة أو الربح لكل الاطراف او التعاون من اجل المنفعة المشتركة لكل الأطراف (اللعبة غير الصفرية)[١].

لذا يعتبر المياه رهاناً استراتيجياً في الفكر الستراتيجي اذ لا يمكن تحصين الذات من دون تحصين المياه وقد زاد أهمية المياه كعامل ستراتيجي في العالم وان هذا القول ينطبق على العراق حيث يبذل العراق جهداً كبيراً للحفاظ على معادلة التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية وبين الأحتياجات المائية لذا ولا بد من وضع خطط وبرامج امنة للحفاظ على مستقبل الاجيال القادمة[٢].

لذا لا بد من الحفاظ على البيئة المعاصرة ومواجهة المحددات الإقليمية لدول الجوار الجغرافي لذا يمكن القول بأن العراق يعاني من حرب من نوع خاص (حرب المياه) وبالتالي نتائج كارثية بيئية كبرى.

حيث هناك الان حرب مغايرة في التكتيك والمضمون تعاني منها بلدان الشرق الأوسط وخير مثال على ذلك سد النهضة وانعكاسات ذلك على كل من مصر والسودان.

ويتعرض العراق الأن الى حرب من النوع البارد وتقاسم الهجمات كل من تركيا وإيران من خلال إنشاء سدود وآنفاق وتغير مجارى الاخر وتنفيذ مشاريع اروائية على نهري دجلة والفرات وروافد نهر دجلة ولعل مشروع الاناضول (جنوب شرق تركيا) خير دليل على ذلك (مشروع الغاب) (GAP).

وان نتائج تلك المشاريع تسببت بالاضافة الى التغيرات المناخية وانخفاض واردات نهري دجلة والفرات السنوية فقدان العراق لـ٥٤% من اراضيها الزراعية بسبب التملح و ٣٩٪ بسبب التصحر وفعلاً بدأ العراق يعاني من ازمة جفاف حادة ولعل من ابرز الشواهد على ذلك جفاف بحيرة الرزازة وارتفاع نسبة الملوحة مسبباً نفوق أعداد كبيرة من الاسماك وتراجعت موارد العراق المائية في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه في عام ٢٠٢١ بسبب فترات الجفاف المتكرر وإنخفاض معدل هطول الامطار وتراجع منسوب الانهار[٣].

ومع زيادة عدد سكان العراق إلى ٤٥ مليون نسمة حسب نتائج الأحصاء السكاني لعام ٢٠٢٤ والتوقعات السكانية ببلوغ سكان العراق الى 80 مليون نسمة عام 2050 سيتضاعف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التغيرات المناخية والاحتباس الحراري والزحف الصحراوي وظاهرة التصحر والجفاف إضافه الى السياسات المائية لدول الجوار الخغرافي، لذا فإن شحة الموارد المائية خلال السنوات القادمة سيهدد العملية الزراعية وتوفير مياه الشرب وقد يواجه العراق عجزاً مائياً ليصل الى ١٢,٥ مليار/ م٣ بحدود عام ٢٠٣٥ وان الاحتياجات المائية للعراق ولمختلف الاستعمالات المتوقعة لعام ٢٠٣٥ تكون بحدود ٤٢,٦١ مليار/م٣ /سنة[٤].

وانطلاقاً من المفاهيم السابقة لا بد من العمل ووضع ستراتيجية شاملة لتحقيق آمن مائي عراقي لانه بدون آمن مائي عرقي لن يكون هناك آمن زراعي وآمن غذائي لا بل حتى آمن وطني عراقي لان الماء رهان ستراتيجي مستقبلي وقيمته في ازدياد وهي قيمة فريدة لانه لا ثمة بديل للماء لذلك يجب تظافر الجهود لحماية البيئة وتكاملها[٥].

وتأسيساً على ما تقدم سيتم تحليل مفهوم الامن المائي العراقي من خلال تحليل آبعاد ومفاهيم هذ الآمن. ما بين تحصين الذات والمحددات الاقليمية وبالتالي وضع برامج عمل وخطط كفيلة لصنع القرار المائي السليم وبالتالي تحقيق الامن المائي العراقي المنشود.

أولاً: السياسة المائية العراقية

ان السياسة المائية العراقية قائم على اساس اتخاذ القرارات الستراتيجية والتي تصدر عن صناع القرار السياسي وباعلى المستويات من أجل الحفاظ على مصالح العراق المائية وحياته البيئية والموارد المائية وتحصين حقوق العراق المائية من خلال المفاوضات والعمل الدبلوماسي واللجوء الى المحاكم الدولية[٦]

ان السياسة المائية العراقية تعتمد ركيزتين اساسيتين هما

١- البيئية الداخلية ويعنى المعطيات المائية على ارض الواقع الجغرافي العراقي ونوعيتها والبحث عن معادلة التوازن بين الوارد المائي وبين الاحتياجات المائية السنوية للاستعمالات المدنية والزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من الاستخدامات

٢-البيئة الخارجية/ ويعني السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي وبخاصة تركيا وإيران. وانعكاسات تلك السياسات على الواقع المائي العراقي وبالتالي تحديد ملامح السياسة المائية العراقية باعتبار ان البيئة الخارجية اي المحددات الاقليمية تحدد ملامح والاطار العام للسياسة المائية العراقية

وترتكز ملامح السياسة المائية العراقية على المحاور التالية :

أ- تنمية الموارد المائية

ب- ترشيد استعمالات الموارد المائية ورفع كفائة

ج- حماية المصادر المائية من التلوث

ء- البعد الاجتماعي للموارد المائية

هـ- حماية مصالح العراق المائية بالبعد السياسي والدبلوماسي

ثانياً: التحديات

إن الاحتياجات المائية في العراق في تصاعد مستمر وفي كافة الميادين وبخاصة في النشاطات المدنية والزراعية والصناعية وبالمقابل فهناك تحديات تواجه عملية الاستثمار الأمثل وتحقيق الامن المائي العراقي وبالتالي الآمن الغذائي العراقي ومن جملة تلك التحديات

١- تحديات طبيعية: إن الخاصية الهيدرولوجية لانهار العراق تشير الى وجود تباين كبير في حجم الإيرادات المائية زمانياً ومكانياً وإن هذا التباين ناجم عن جملة من الاسباب التي تتعلق بالظروف الجيولوجية والطبوغرافية والحالة المناخية السائدة.

والتحدي الطبيعي ناجم عن توفر المياه بكميات كبيرة في اوقات تكون الحاجة الى المياه قليله جداً كما هو الحال في فصل الشتاء والربيع وشحة في كمية المياه المتوفرة اثناء موسم الحاجة المتزايدة إلى المياه وبخاصة في الصيف الامر الذي يتطلب القيام بمرونة سريعة في خزن وتوزيع المياه[٧].

وان هذا التباين الزماني والمكاني يبدو واضحاً لنهري دجلة والفرات فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ ايراد نهر دجلة لعام ٢٠١٩ حوالي (٥٤,٢٩) مليار/م٣ وانخفض الايراد في عام ٢٠٢٣ الى ٢٥,٨٠ مليار/م٣ نفس التغير ونفس الحال ينطبق على نهر الفرات وروافد نهر دجلة[٨].

٢- تحديات تخطيطية

يعتبر المياه اساساً لجميع النشاطات الاقتصادية وبخاصة الزراعية ولذا فإن وضع اية خطة باتجاه الاستثمار الامثل يجب ان يضع بالحسبان اهمية الموارد المائية وإن تاريخ العراق القديم حافل بالانجازات الحضارية وبخاصة في موضوع استثمار المياه من خلال شق القنوات ارواء الاراضي الزراعية وإيصال المياه الى المدن وبناء السدود ومنظومات الري كمشروع الأسحاقي في شمال بغداد لاحياء مشروع العباسي القديم وكذلك مشروع نقل المياه شمال مدينة الموصل من نهر الكرمل عبر قناة جرمانة الى مدينة نينوى الآثرية في عهد الملك الاشوري سنحاريب والتي لا تزال اثاره شاخصة الى يومنا هذا، لذا فالأنسان العراقي باستناده الى التخطيط العلمي الدقيق يغير ويحسن الطبيعة المحيطة به[٩].

إن التخطيط السليم والاستثمار الأمثل للموارد المائية وبكفاءة إقتصادية عالية يجب ان يهدف للحفاظ على هذا المورد الثمين وصولاً الى تحقيق الامن المائي العراقي ثم الأمن الغذائي العراقي كاركان اساسية لتحقيق الأمن الوطني العراقي لذا فان التخطيط السليم لاستثمار الموارد المائية في العراق يجب ان يتضمن مجموعة من الاجراءات التخطيطية منها:

أ- تنمية المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية

ب- المحافظة على المياه ومصادرها.

هـ-حماية المصادر المائية

ع-هندسة المياه والمصادر المائية

ثالثاً: المحددات الأقليمية:-

إن وضع الخطط والبرامج للاستثمار الأمثل للمياه يمكن ان يكون سهلاً اذا كان الحوض النهري يقع باكمله في الحدود الجغرافية لدولة واحدة، الا ان مثل هذا التخطيط يكون صعباً جداً وتواجه عملية التخطيط صعوبات ومشاكل في حالة وقوع الحوض النهري في أكثر من دولة كما هو الحال لحوضي دجلة والفرات بسبب انتهاك بعض الدول في الحوض النهري لسياسات مائية قد تضر بمصالح الدول الاخرى، لذا فإن عدم وجود اتفاقات مائية لتقسيم مياه الاحواض النهرية ينتج عنها مشاكل وتشوب خلافات بين تلك الدول وقد تلجأ قسم من دول الحوض الى اتباع سياسات مائية معينة كوسيلة من وسائل الضغط السياسى على بقية دول الحوض[١٠].

وفيما يتعلق بحوضي دجلة والفرات ونظراً لوقوع الحوضين في عدد من دول الجوار الجغرافي للعراق (تركيا – ايران – سوريا) ونظراً لوقوع العراق في الجزء الادنى من الحوضين (دولة مصب) لذا فإن السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي ستؤثر بشكل بالغ على السياسة المائية العراقية وبخاصة اذا ما علمنا ان دول الحوض تهدف الى النهوض بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسكانها وبخاصة تلك المشاريع التي تعتمد على الموارد المائية كاساس لها في التنفيذ وبخاصه اذا ما علمنا ان دول أعالي الحوض تتباين فيما بينها من حيث الايدلوجية السياسية والخطط الاقتصادية والاجتماعية تاركاً العديد من المشاكل والمعوقات لعملية التنمية المائية في العراق ومما يساعد على ذلك غياب الاتفاق والتفاهم بين دول حوض دجلة والفرات(١١).

لذا فإن المشاريع الاروائية وبناء السدود والخزانات التي تقوم بها دول أعالي الحوض على نهري دجلة والفرات (سد كيان وسد اتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو مشروع الكاب على نهر دجلة) وتغير مجاري الانهار من قبل ايران لروافد نهر دجلة يؤثر بشكل قاطع على السياسة المائية العراقية وعلى خطط تنمية وادارة الموارد المائية وازاء ذلك لا بد من الوصول الى اتفاقية مائية تضمن حقوق العراق المائية كدولة مصب بالاستناد الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بذلك.

سبل معالجة تحديات الأمن المائي العراقي

جهود الحكومة العراقية:-

إن تأثير التغيرات المناخية والبيئية والفعل البشري ومع تقادم الزمن أصبح العراق يعاني من أزمة مياه وبخاصة خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين وهي أزمة طبيعية الى جانب كونها آزمة ناجمة عن فعل البشر حيث يعاني المناطق الجنوبية من العراق أزمة مياه حادة وهي أزمة عدم عدالة في توزيع الثروة المائية لذا كان لا بد من إتباع طرق عقلانية في ادارة الموارد المائية وبالتالي تحقيق الاستدامة المائية سواء على مستوى التخزين او على مستوى الاستهلاك بغية تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وهي حق الانسان في الحصول على المياه الصالحة للشرب وبنظام صرف صحي جيد بغية تحقيق الرفاهية الاجتماعية وبالتالي الوصول الى البعد الاقتصادي الا وهي تحقيق آمن غذائي مستدام مع أمن مائي مستدام وضمن نظام ايكولوجي يحافظ على التوازن البيئي لذا لا بد من العمل على تنمية مستدامة للموارد المائية وتحقيق الابعاد الثلاثة

البعد الاجتماعي

البعد الاقتصادي

البعد البيئي

ويمكن تقسيم جهود الحكومة العراقية في مواجهة تحديات الامن المائي العراقي الى:

أولاً: على المستوى السيادي:

تمثلت جهود الحكومة العراقية على المستوى السيادي بالإجراءات التالية

- وضع خطة ستراتيجية محددة لإدارة الموارد المائية
- تشكيل مجلس أعلى للمياه برئاسة السيد رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء والجهات ذات العلاقة.
- عقد مؤتمرات بغداد الدولي للمياه حيث تم عقد خمسة مؤتمرات لحد الان واخرها مؤتمر بغداد الدولي الخامس للمياه والذي عقد في بغداد يوم ٢٤/آيار/٢٠٢٥.
- الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق ٢٠١٤ وهي الدليل الاسترشادي للحكومة العراقية لتحقيق الأمن المائي والغذائي في العراق وقد تضمنت الدراسة العديد من الاجراءات في مجال الموارد المائية[١٢].
  - انظمة الري.
  - إدارة الشحة المائية.
  - إنعاش الاهوار.
  - تحسين بيئة الانهار.
  - ترشيد الاستهلاكات المائية في القطاع الزراعي.
  - جعل ادارة الموارد المائية في العراق مستدامة للجوانب الفنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: على المستوى التخطيطي والهايدرولوجي

تقع على عاتق وزارة الموارد المائية ووزارة التخطيط الجزء الاكبر من الجهد التخطيطي لادارة الموارد المائية وإن ابرز انجازات الوزارة هي:

١- مساهمة وزارة الموارد المائية في تنفيذ خطة التنمية العالمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي من آهمها على مستوى العراق

- تحقيق الأمن المائي والغذائي.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقليل الفقر.
- استدامة الزراعة.
- توفير مياه الشرب والصرف الصحي.

- حماية الانظمة البيئية.

٢- وضع ستراتيجية لتطوير عمل السدود والتحكم بها مستفيداً من الخبرات الدولية.

٣- قيام وزارة الموارد المائية بوضع معالجات لازمة المياه منها

- وضع خطة لاكمال بقية السدود المقترحة.
- حفر الابار الارتوازية.
- اعتماد طرق الري الحديثة في الزراعة.

ثالثاً: على المستوى التكنولوجي:

إن جهود الحكومة العراقية قائمة على زيادة الموارد المائية باستخدام التكنلوجيا الحديثية وبالاستفادة من التجارب العالمية في هذا المضمار ولعل أهم تلك الاتجاهات في ايجاد مصادر غير تقليدية للحصول على المياه هي:

١- الأستمطار

إن الاستمطار الصناعي تعد أحدى الحلول البديلة عن الامطار الطبيعية علماً بان هذه الطريقة قد إنتشرت في عدد من الاقطار العربية وفى مقدمة تلك الدول المملكة الاردنية الهاشمية احدى دول الجوار الجغرافي للعراق وإن الاستمطار الصناعي أصبح خططا استراتيجية وليس مجرد تجربة لغرض إنعاش الواقع المائي آما على مستوى العراق فالموضوع لا يزال تحت التجربة.

٢- تحلية مياه البحر:

إن حل أزمة المياه في العراق يمكن معالجتها بعدة طرق أحداها إنشاء محطات تحلية مياه البحر في محافظة البصرة ومن الضروري لجوء العراق إلى تحلية مياه البحر لمناطق جنوب العراق لغرض الزراعة والري والشرب.

ولعل أحدث مشاريع تحلية مياه البحر مشروع منطقة الهارثة وتعد اكبر محطة تحلية لمياه البحر بعد محطة الجبيل بالسعودية ويتم تنفيذها بالتعاون مع شركة هيتاشي اليابانية وotv الفرنسية حيث بالامكان تأمين مياه شرب لـ ٣,٢ مليون نسمة من سكان البصرة[١٣].

٣- حصاد المياه:

إن حصاد المياه هو التقنيات التي تستخدم في حجز وتخزين مياه الامطار والسيول في فترات الهطول وبطرق مختلفة ووسائل متعددة وإعادة إستخدامها عند الحاجة سواء للشرب او الري التكميلي او لتغذية المياه الجوفية وإن حصاد المياه لا تشمل الانهار الدائمة الجريان وحصاد المياه يحقق اهدافاً اقتصادية واجتماعية وبالتالي اهدافاً ستراتيجية منها

- تعزيز الموارد المائية وتقليل خطر شحة المياه.
- تحسين القطاع الزراعي.
- المساهمة في تطوير الثروة الحيوانية.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- الحد من انتشار الفقر والجوع والبطالة في الارياف.
- تعزيز الأمن المائي والزراعي.

وقد عملت وزارة الموارد المائية على وضع خطة متكاملة لانشاء مشاريع حصاد المياه وبخاصة في مناطقه الوديان والسهول والمنخفضات والتي تصلح لتنفيذ نظم حصاد المياه فيها.

رابعاً:- على المستوى الجيوسياسي:

يعتبر المياه رهاناً استراتيجيا في الفكر الستراتيجي اذ لا يمكن تحصين الذات من دون تحصين المياه، وقد زاد اهمية المياه كعامل ستراتيجي وان هذا القول ينطبق على العراق حيث يبذل العراق جهداً كبيراً للحفاظ على معادلة التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية وبين الاحتياجات المائية[١٤].

لذا كان لا بد من مواجهة المحددات الاقليمية لدول الجوار الجغرافي ويمكن القول بان العراق يعاني من حرب من نوع خاص (حرب المياه) وتحذيرات من كارثة بيئية[١٥].

إن المحددات الاقليمية تتمثل في فقدان العراق ٥٤٪ من اراضيها الزراعية بسبب التملح أما التصحر فيؤثر على ٣٩٪ من المساحة الكلية.

وفي تقرير للبنك الدولي ان غياب سياسات مائية رشيدة قد يؤدي الى فقدان العراق ٢٠٪ من إيراداته المائية عام ٢٠٥٠ وإن المشروعات المائية التركية ادت لتقليص حصة العراق المائية بنسبة ٨٠٪.

لذا فإن السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي ومع زيادة عدد سكان العراق الى ٨٠ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠ فإن معظلة وشحة الموارد المائية ستلقي بضلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب العراقي.

وإنطلاقاً من المفاهيم السابقة لا بد من وضع خطة جيوسياسية للحفاظ على مصالح العراق المائية وقد اتخذت الحكومة العراقية جملة من الإجراءات على مستوى الجيوسياسي منها:

- البحث عن حلول استراتيجية وليس حلولاً ترقيعية لمسألة تقاسم المياه مع دول الجوار الجغرافي واتخاذ خطوات دبلوماسية وسياسية.
- تعزيز التعاون بين دول حوضي دجلة والفرات في مجال ادارة الموارد المائية ولا سيما ان المياه تشكن عنصراً حيوياً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني في المنطقة.
- تقديم حلول ضمن مبادئ القانون الدولي والإعراف التي تجمع البلدان المتشاطئة على احواض الانهار وضمن المصلحة المشتركة بهدف ترسيخ الأمن المائي.
- بما أن التحديات المائية في العراق (معقدة ومتشابكة) لذا فإن التفاهم مع الجانب التركي ضرورة قصوى لتأمين حصة العراق المائية وتلبية احتياجات السكان والتقليل من اثار شح المياه التي تعاني منها البلاد بشكل متزايد.
- تنفيذ بنود الاتفاقية الاطارية مع تركيا ومن ضمنها قيام الجانب التركي بتنفيذ مشروعات البنى التحتية في قطاع الري وضمان استمرار الاطلاقات المائية من الأراضي التركية.
- تواصل عمل اللجان المشتركة مع دول حوض دجلة والفرات (تركيا – ايران – سوريا) والتوصل إلى إتفاق مع الجانب التركي لاطلاق ٥٠٠م٣/ثا من مياه نهر الفرات يومياً.
- التعاون الدولي في ادارة الاحواض المشتركة في المنطقة تعد خياراً بل ضرورة حتمية.

الاتفاقية العراقية – التركية ٢٠٢٥

أعلنت وزارة الموارد المائية عن توقيع إتفاقية مائية مع الجانب التركي بخصوص حصة العراق من مياه نهر الفرات ونصت الاتفاقية:

– جعل الاطلاقات المائية من قبل تركيا ٥٠٠م^3/ثا لنهر الفرات يومياً بعد ان كان ١٩٠م^3/ ثا وإن هذا الاطلاق أقل ٢٠% من حصة العراق.

ان تأمين ٥٠٠م^3/ثا كتصريف يومي لنهر الفرات سوف يؤدي الى

- إعادة ٥٠٪ من الاراضي الزراعية للزراعة ثانية.
- إعادة زراعة بعض المحاصيل الزراعية كمحصول الرز مثلاً.
- إعادة الحياة للثروة السمكية وتربية الأسماك في الاحواض المائية.

- الحفاظ على المياه الجوفية.
- تعويض خسارة العراق من الماشية ٣٠٪.
- عودة الحياة الى الاهوار في جنوب العراق.

التوصيات

إن غياب السياسات المائية السليمة ولعدم وجود ستراتيجية متكاملة لادارة الموارد المائية في العراق. لذا تبرز الحاجة الى إنشاء مجلس المياه كمجلس سيادي تأخذ على عاتقه وضع الستراتيجية المتكاملة لأدارة الموارد المائية في العراق والتنسيق بين جميع الاطراف ذات العلاقة إضافة الى القيام باجراء بحوث ودراسات في مجالات المياه.

وتكون مهمة المجلس

اولاً: وضع السياسات المائية الوطنية

ثانيا : اعداد ستراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية المتاحة السطحية والجوفية

توصي الدراسة بوضع خارطة طريق لتقليل الفجوة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المائية المستقبلية للعراق وبالتالي تحقيق آمن مائي وغذائي وزراعي وصولاً الى آمن وطني ويمكن تحقيق ذلك من خلال خمسة محاور اساسية

اولا: المحور الجيو–سياسي:

١– التحرك السياسي والدبلوماسي للتمسك بحقوق العراق المائية كدولة مصب.

٢– استمرار المفاوضات السياسية والفنية مع دول حوض دجلة والفرات للحصول على حقوق العراق المائية.

٣– الاحتكام إلى القانون الدولي لغرض حماية مصالح العراق المائية.

٤– طرح موضوع حصة العراق المائية على جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

ثانياً: المحور الهايدرولوجي

١– اكمال بناء السدود المقترحة على نهري دجلة والفرات كسد الفتحة وسد بخمة.

٢– اكمال المشاريع الاروائية كمشروع ري الجزيرة الشرقي والجنوبي وغيرها من المشاريع الاروائية.

٣– اجراء دراسات لتنفيذ مشروع حصاد المياه لغرض الخزن السطحي وبخاصة في المواقع الجغرافية الملائمة لذلك.

٤- الاهتمام بالمياه الجوفية في العراق من خلال اجراء دراسات وبحوث هايدروجيولوجية لغرض تحديد مكامن المياه الجوفية.

ثالثا: المحور التقني الزراعي

١- استخدام وسائل الرعية الحديثة كالري بالرش والري بالتنقيط.

٢- تبطين القنوات المائية بغية تقليل الفواقد الى اقل ما يمكن.

٣- استخدام القنوات المغلقة لنقل المياه عبر المشاريع الزراعية.

٤- استنباط أصناف زراعيه تستهلك كميات قليلة من المياه.

رابعا: المحور التكنلوجي:

١- ايجاد مصادر غير تقليدية للمياه كالاستمطار الصناعي.

٢- تحلية مياه الخليج العربي لاغراض الاستعمالات المنزلية.

٣- معالجة مياه المبازل وإعادة تدويرها لغرض الاستخدامات الزراعية.

٤- معالجة مياه الصرف الصحي واعادة تدويرها لغرض الاستخدامات الزراعية.

٥- معالجة مياه الصرف الصناعي من خلال وحدات المعالجة واعادة استخدامها ثانية.

٦- أيلاء الاهتمام بموضوع تلوث المياه ووضع الخطط لمعالجة مشكلة التلوث.

خامسا: المحور التخطيطي

١- تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢- تشريع القوانين الخاصة بحماية مصادر المياه والحفاظ عليها.

٣- التأكيد على موضوع التوعية المائية من خلال مناهج التربية والتعليم ووسائل الاعلام.

٤- تطبيق موضوع الوعي المائي وبخاصة ما يتعلق بموضوع تلوث المياه.

هوامش البحث ومصادره

١-محمد كاظم موسى، العبيدي، قيس حمادي، ازمة المياه في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الاسكندرية، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٦، ص٩.

٢-المصدر نفسه، ص٩.

٣-تصريح مستشار وزير الموارد المائية العراقية في ٢٠٢٢/٥/٦.

٤-الأمير، فؤاد قاسم، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٢١ .

٥-الفريجي، محسن عبد علي واخرون، التنمية المستدامة والادارة التكاملية للموارد المائية في العراق، بغداد، ٢٠٢٣، ص٣٥.

٦-القرار الستراتيجي قرار سيادي وليس مجرد قرار روتيني كما انه يصدر من صناع القرار الرئيسي للسياسة الخارجية وهذا القرار يحدد ملامح السياسة الخارجية للبلد. راجع محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٨٥.

٧-محمد، كاظم موسى، استراتيجية الامن المائي العربي، مجلة الامن القومي، العدد ٣، السنة العاشرة، ١٩٨٨، ص١١١.

٨-جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، شعبة التصاريف المائية، تصاريف نهري دجلة والفرات، سجلات غير منشورة، ٢٠٢٤.

٩-محمد، كاظم موسى، اثر الموارد المائية السطحية في عملية التنمية في العراق، مجلة كلية المعلمين، عدد ٣٠، بغداد، ٢٠٠١، ص١٢٣.

١٠- الخشاب، وفيق، الاطار الدولي للموارد المائية في العراق، كلية التربية، جامعة بغداد، مجلد ٦٥، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٨، ص٢٨.

١١- المطلبي، نصيف جاسم، موقع تركيا الجيوستراتيجي واثره على العراق دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٩٧.

١٢- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مركز اعلام وزارة الموارد المائية.

١٣- عثمان، احمد، محطة تحلية مياه البصرة، المقاولون العرب، ٢٠٢٢.

١٤- محمد، كاظم موسى، العبيدي، قيس حمادي، أزمة المياه في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الاسكندرية، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٦، ص٩.

١٥- محمد، كاظم موسى، واخرون، التنمية المستدامة والادارة التكاملية للموارد المائية في العراق، بغداد، ٢٠٢٣، ص٥٤.

الهوامش :

(١) محمد كاظم موسى، العبيدي، قيس حمادي، ازمة المياه في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الاسكندرية، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٦، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٩.

(٣) تصريح مستشار وزير الموارد المائية العراقية في ٢٠٢٢/٥/٦.

(٤) الأمير، فؤاد قاسم، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٢١ .

(٥) الفريجي، محسن عبد علي واخرون، التنمية المستدامة والادارة التكاملية للموارد المائية في العراق، بغداد، ٢٠٢٣، ص٣٥.

(٦) القرار الستراتيجي قرار سيادي وليس مجرد قرار روتيني كما انه يصدر من صناع القرار الرئيسي للسياسة الخارجية وهذا القرار يحدد ملامح السياسة الخارجية للبلد. راجع محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٨٥.

(٧) محمد، كاظم موسى، استراتيجية الامن المائي العربي، مجلة الامن القومي، العدد ٣، السنة العاشرة، ١٩٨٨، ص١١١.

(٨) جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، شعبة التصاريف المائية، تصاريف نهري دجلة والفرات، سجلات غير منشورة، ٢٠٢٤.

(٩) محمد، كاظم موسى، اثر الموارد المائية السطحية في عملية التنمية في العراق، مجلة كلية المعلمين، عدد ٣٠، بغداد، ٢٠٠١، ص١٢٣.

(١٠) الخشاب، وفيق، الاطار الدولي للموارد المائية في العراق، كلية التربية، جامعة بغداد، مجلد ٦٥، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٨، ص٢٨.

(١١) المطلبي، نصيف جاسم، موقع تركيا الجيوستراتيجي واثره على العراق دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٩٧.

(١٢) جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مركز اعلام وزارة الموارد المائية.

(١٣) عثمان، احمد، محطة تحلية مياه البصرة، المقاولون العرب، ٢٠٢٢.

(١٤) محمد، كاظم موسى، العبيدي، قيس حمادي، أزمة المياه في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الاسكندرية، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٦، ص٩.

(١٥) محمد، كاظم موسى، واخرون، التنمية المستدامة والادارة التكاملية للموارد المائية في العراق، بغداد، ٢٠٢٣، ص٥٤.